

قرار وزاري رقم 659

صادر بتاريخ 2/11/2020م.

بشأن إنشاء دوائر متخصصة بنظر قضايا غسل الاموال بمحاكم الفجيرة الاتحادية

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1978م في شأن إنشاء محاكم اتحادية ونقل اختصاصات الهيئات القضائية المحلية في بعض الإمارات إليها وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1983م في شأن السلطة القضائية الاتحادية وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 بشأن إصدار قانون الإجراءات المدنية، وتعديلاته،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بشأن إصدار قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولانحته التنفيذية،
 - وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2020م في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل،
- وبعد أخذ رأي رؤساء المحاكم المعنية،
وبناء على اقتراح دائرة التفتيش القضائي،
ولصالح العمل،

:

المادة الأولى

تنشأ دائرة بمحكمة الفجيرة الاتحادية الابتدائية برئاسة القاضي/محمد عبدالله الزرعوني.
وتختص بنظر جميع جنح غسل الأموال الجديدة والمتداولة التي تحال إليها، التي تدخل في حدود اختصاصها الإقليمي.
وتعقد جلساتها يوم (الاحد) من كل اسبوع.

المادة 2

تنشأ دائرة بمحكمة الفجيرة الاتحادية الابتدائية برئاسة القاضي/احمد محمد عبدالله الضنحاني
وعضوية كل من:
القاضي/الشيخ ولد دا هي محمد.
والقاضي/محمد صالح محمد.
وتختص بنظر جميع جنایات غسل الأموال الجديدة، ويحال إليها كافة القضايا المتداولة، التي تدخل في حدود اختصاصها الإقليمي.
وتعقد جلساتها يوم (الثلاثاء) من كل اسبوع.

المادة 3

تنشأ دائرة بمحكمة الفجيرة الاتحادية الاستئنافية برئاسة القاضي/علي خميس عبيد النقبی
وعضوية كل من:
القاضي/محمد سعيد مطر الزعابي.
والقاضي/سعيد عبدالله مسعود عيسى.